كتاب الشهر

الحرية في المجتمع الاشتراكي

تأليف البروفسور: هارولد لاسكي

نقله الى العربية: حامد احمد حمداي

« إن الخوف والكراهية والبغض هي الوحوش التي تفترس الحضارة وتثير في الجماهير الميل الى التحطيم والتدمير . وفي جو قاتم كئيب كهذا الجو المفعم بالكراهية والبغض والخوف والمشحون بالبارود المدمّر ، توصد أمام الحرية جميع المسالك والمداخل ، لأن الحرية يستحيل عليها أن تعيش إلى جانب الظلم ، وإنما تنمو الحرية وتورق شجرتها حيث يُقدَّر البشر ، ويُسلَّم بأن لهم قيمة أعظم بكثير من الكفاح في سبيل لقمة العيش أو قطعة الخبز » .

١

يعيب خصوم الاشتراكية على انصارها وشراحها انهم قوم لا يدركون قيمة الحرية ، لأن الاشتراكية في اعتقاد هؤلاء الخصوم نظام يفقد الناس في كنفه كل اثر لذاتيتهم حيث تنظم بيروقراطية قوية القبضة صفوفهم وتدير شئونهم بعد ان ترسم لهم كل حركة من حركات حياتهم اليومية . وبذا يعتبر هؤلاء الخصوم الدولة الاشتراكية كأنها مثالية افلاطونية غاب عنها المشرفون عليها وحل محلهم انصار لينين وتروتسكي الغلاظ .

قد يختلف هذا الاعتبار حسب الصور التي يرسمها خصوم الاشتراكية ، اولئك الذين يركزون حملتهم في العائلة ، وهي هدف من اهداف الاشتراكيين الحيوية التي يوجهون اليها عنايتهم واهتمامهم . والخصوم إذ يفعلون ذلك لا يفسحون مجالاً للمقارنة بين الحرية التي ينادي بها لابيرنام فيلا ، وبين الحرية في ظل التنظيم الحديدي لتحقيق احلام الاشتراكية .

وحيناً آخر يصور خصوم الاشتراكية الفنان والفيلسوف وكأنها قد اشرفا على الخطر إن لم يكن الهلاك ، لأنهم يعتقدون أن انعدام الطبقة المستمتعة بالفراغ في دولة كالدولة الاشتراكية ، امر يؤدي حتماً الى تدهور الفن والفلسفة إن لم يكن يؤدي الى محوهما . وهم اذ يفعلون ذلك لا يتفضلون بكلمة عما اذا كانت المخاطر التي يتعرض لها المغامرون ستظل باقية ام تزول وتختفي الى الابد ، لأن المعلوم عن الصبي الذي يعمل في مصنع للسيارات انه لن يحلم ببلوغ المكانة التي بلغها المستر هنري فورد مثلاً .

ويلخص خصوم الاشتراكية رأيهم زاعمين ان عالماً اختصر الى حدّيْ التنظيم والتصميم في كل مرفق من المرافق الحيوية ، لهو عالم يفقد بلا شك الالوان والظلال ، وهما من اكبر دعائم الحرية ، وبالتالي يفقد فيه الناس العلامات والخصائص التي تميز شخصياتهم ، فيغدون صوراً باهتة لا حياة فيها ولا روح ، كأنها اشكال مطبوعة في كتالوج او عبيد ارقاء يستجيبون لأرادة الآخرين . هكذا يصور خصوم الاشتراكية الاشتراكية على انها عبارة عن نظام تنعدم فيه جميع الفرص والمباهج ، ولا يبقى فيه شخص يستطيع بل يتوق الى ان يتحكم في سير الحوادث كما هي الحال الآن في ظل النظام القائم .

وهكذا ينصح هؤلاء الخصوم بالتمسك بالوضع الراهن لأن ذلك — على اسوأ تقدير — عالم يسيطر فيه الانسان على مقدراته وآجاله . فالثروة التي يحصل عليها بمجهوده الخاص يستبقيها لنفسه دون منازع او شريك ، والحواجز التي تسد عليه مسالك النجاح وسبل الرفعة تنزاح عن طريقه ، فيجد سواق الآلة البسيط المجال مفتوحاً امامه ليصعد الى مركز الوزير في اعظم دولة او امبراطورية . أما حرية العبادة ، أما حرية الضمير ، اما حرية اعتناق المبادىء السياسية ، اما نظام التعليم الذي يمكن كل فرد من ان يصل الى اوج المجتمع واعلى مراقيه ، واما قدرة المرء على ان يشارك في سنّ القوانين واشتراعها ،

اما الفرص التي تساعده على بلوغ الذروة من عمل يعمل فيه ، اما الثراء الضخم حسب المجهود الشخصي وقوة الخلق والابتكار الكامنة فيه – كل اولئك ميادين واسعة مفتوحة امام كل شخص في المجتمع ، يدخلها بفرص متساوية مع الجميع ، ذلك لأن مطامع المجتمع الديمقراطي القائمة على الاقتصاد والصناعة انبعثت في نفوس الافراد والجماعات بعد كفاح عنيف . ولكن بالرغم من ذلك يطلب الاشتراكيون تغيير هذا النظام والاستعاضة عنه بنظام آخر يعجز الانسان في كنفه عن السيطرة على اقداره.

ان تقدم العالم يعتمد على الاساليب المتبعة حالياً لتحطيم الحواجز والقيود التي من شأنها ان تحد من حرية الفرد ومن قواه الفردية لتلعب دورها بكل حرية وطلاقة. اما الاشتراكية فانها تستبدل بهذه الحرية الشخصية سيطرة صارمة . انها تأتي بيد الدولة الميتة لتتدخل في النشاط الذي لا يقدر بثمن ، النشاط الكامن في الانسان العادي . انها تغذي المماثلة بين الافراد على حساب البروز ، انها تطبع العالم بطابع الشخص الوسط .

اما في النظام القائم الآن ، فان المجال في الحياة يظل مفتوحاً امام الملكات والمواهب ، وان السلطان الكامل الذي يتمتع به الناخب لهو البرهان على ان تغييرات معينة ضرورية لا بد ان تحدث .

بالطبع لا سبيل الى نكران النقص الموجود في النظام القائم من حيث عدم التنسيق والانسجام ، فهناك تفاوت في الثروة ، ولكن ما دامت الاجور الحقيقية قد زيدت وارتفعت في مدى المئة عام الأخيرة ، فهذا يدلنا تماماً على ان العامل الكادح له كل الحق في المطالبة بنصيب اوفر من الدخل القومي. هناك بطالة محزنة ، ولكن نظام الضمان الاجتماعي قد لطف كثيراً من نتائجها الخطيرة. ولم تكن فرص التعليم متعادلة بعد ، ولكن مدرّجاً شاخاً يشيد الآن بسرعة ليمكن كل فرد من الصعود ليبلغ قمته . في ميادين الاقتصاد ازمات معقدة ، وفي الاطفال وفيات متعددة ، وفي الصناعة حوادث من الميسور منع وقوعها ، وامام القانون لا توجد مساواة ، ونظام العقوبة فظيع صارم ، ولكن بالرغم من هذا كله ، فان ضمير الأمة قد بدأ يستيقظ فغدا الاحسان منظماً بصورة واسعة لا مثيل لها من قبل . اما ضرورة توحيد الطبقات فقد ادركها اولئك الولاة الذين عرفوا فضائل الزمالة والاخاء في ظروف الشدة والضيق داخل الخنادق والمخابىء . لقد شملت روح التقدم جميع اجزاء النسيج الاجتماعي وغدت ضرورة صيانة حقوق الفرد هي المرشد الأول الذي يوجه كل مجهود او محاولة للاصلاح .

ما اروع هذه الصوره الشعرية لو كانت تتضمن اقل قدر من الدقة . لذا فهي لا تلبث ان تبهت فتمسخ ويتبخر رواؤها حينما نقارنها بالحقائق المعلومة لدينا .

لا حول للأغلبية في تكييف حياتها ومصائرها . فالكاتب والملاح وعامل الميناء والاحواض وصبيان الحوانيت والمصانع ، كل اولئك مساقون في كل يوم من ايام حياتهم العملية طوعاً لارادة الآخرين . انهم لا يجدون التشجيع ولا الدافع للخلق والابتكار التي عليها وحدها يمكن ان تقوم دعائم نظام اجتماعي عادل ومستقر . وبالرغم من انهم متأكدون منذ البداية من ان الهزيمة مكتوبة عليهم وانهم سيسقطون صرعى في الميدان الواحد تلو الآخر ، فان اغلبهم يكافحون كفاحاً لا ينتهي ضد الفقر وويلاته . ان اي تحليل دقيق وسليم لا يلبث ان يكشف عن الحقيقة الثابتة وهي انهم محرومون من ثمرات كدهم في الحياة.

فهم من الناحية المادية ارقاء لأناس لم يكافحوا إطلاقاً من اجل سعادتهم بل حتى إنصافهم – أناس كسبوهم الى جانبهم بطرق واساليب هي في الغالب منافية لاصول الاخلاق والعدالة.

واما من الناحية العقلية ، فان أقلية ضئيلة منهم تتمكن من تخطي الحواجز المنصوبة في طريق تعليمها . اما الاغلبية الساحقة منهم فلا تنال إلا تعليماً منحطاً ضيقاً لا يروي ظمأ او يطفىء غلة .

واما من الناحية الوجدانية فانهم يعانون حالة شك دائم . اما عظمة الاعتقاد ، اما اسرار الحب ، اما الفرصة للاشتراك في مسعى موحد ومتحد ، فهذه كلها مسائل قد تكون في متناول ايديهم ولكنها ليست جزءاً طبيعياً من حياتهم وكيانهم. فقد دفع اكثر زعماء العمال الثمن غالياً حينما رفضوا قبول مبادىء الرأسمالية .

حقاً ما اقل عدد اولئك الذين يأملون في التمتع بمسرات الحياة كالأمن والمعرفة والاستمتاع بالجمال . اما الاغلبية فانها تحيا حياة شك مروعة لا تنقضي ، فهم غير واثقين من الغد وما يطويه بين صفحاته ، ويظلون مشدوهين فزعين على عتبة المدخل دون ان يسمح لهم بالدخول في ذلك الهيكل الروحي الذي شيدته الانسانية وجعلته ميراثاً مشتركاً بين الجميع . منازلهم

حقيرة وخالية من صور الجمال. اذواقهم فسدت بسبب الاغراق في ذلك الجو القاتم الكئيب الذي لا روح فيه ولا حياة، وإذا كانوا يبتهجون بصنع نماذج الجمال فانهم لا يأملون ولا يطمعون في امتلاكها، ولو حدثت المعجزة وامتلكوها فما اندر من يعلم منهم كيف ينفذ الى اسرارها، وذلك بسبب الجهل المطبق عليهم، قسرَ إرادتهم وقسرَ رغبتهم.

ان لهم سلطاناً سياسياً، ولكنهم يظلون بمنأى يشاهدون الدرامة كالمتفرجين في مسرح للتمثيل. اما سلطانهم الاقتصادي فعديم الفائدة بالنسبة لهم لانهم لم يتدربوا على إدراك مبادىء الاقتصاد ولا عملياته المعقدة. فهم بحسب ظروفهم بعيدون منطوون على انفسهم، غير ان التجارب القاسية تضطرهم احياناً الى ان يعبروا عن حاجياتهم ومطالبهم.

ويدفع بهم الولاة الى ميادين الحروب والقتال، بينما هم في حالة عجز تام عن ابداء رأي في عدالة تلك الحرب أو عدم عدالتها، ذلك لأنهم تعلموا الى حد إطاعة الأوامر تحت ضغط القصور الذاتي المفروض عليهم فرضاً. رغبتهم الحقيقية ان يفرغوا حيناً ما لأنفسهم أو يظلوا قابعين في مؤخرة المجتمع، ولو كانوا هم المهزومين فلا يطمعون في اكثر من الاسترحام لئلا تنكل بهم كبرياء القاهر المنتصر او يبطش بهم جبروته.

اما اولئك الذين تسللوا الى القمة فرغبتهم الحقيقية ان يجدوا العناية التامة من الصحافة، من السلطة الرابعة في الدولة — الصحافة التي تسعى دائماً الى مساقط اخبارهم فتلصق آذانها على ثقوب مفاتيح ابوابهم، ومن جهة اخرى يرغبون في ان يظل أبرع الرسامين والفنانين في خدمتهم يصورونهم بالألوان الزاهية، وان يقف المجتمعون لاستقبالهم وان يطالعوا الكتب التي وقع في سمعهم همساً ان المطلعين يقرأونها، وان يقسموا اوقات حياتهم بين لندن وكان والاقصر واسكتلندة، فيرتدون الملابس الشتوية في فصل الشتاء، والصيفية في فصل الصيف ويهجرون القصور خالية حينما يرحلون عنها، تلك هي الافتراضات التي يعتقد بها من في القمة فيقيمون عليها فلسفتهم في الحياة.

وبين القمة والقاعدة يبحث آخرون عما يجنبهم السقوط في تلك البئر العميقة أو قل الهوة السحيقة، بقوة فوق قوة البشر فقط، فيرتفعوا الى مستوى فوق مستوى الوسط، الى تلك البيئة السحرية التي أهملها مصورو الصحافة وانشغلوا عنها بتصوير اولئك الذين يترددون الى حجرات الانتظار في عيادات الأطباء.

ذكر دزرائللي أن المجتمع ينقسم الى معسكرين: معسكر الاغنياء ومعسكر الفقراء، فالأول يقصر همه على الاستمتاع بنعم الحياة، بينما هناك متسع من الوقت لهذا الاستمتاع، وحينما يرفض المعسكر الثاني احتمال الألم في صمت وأناة، يبحث معسكر الاغنياء عن وسيلة تمكنه لا من تأجيل زمن الاستمتاع ولكن من تطويل مدته.

اما معسكر الفقراء فيعيش مشدوهاً حائراً في شبه قصور وعجز إزاء الحوادث التي ادركها بتجاربه الخاصة، ومن تجارب اولئك الذين شاهدهم من بعيد وهم يتخبطون في حالك الظلام. ولكن من هذه الدهشة يتولد السخط، ومن السخط الانفجار الذي يؤذن بميلاد نظام جديد قد يصفه البعض بانه مرض عضال يستعصي علاجه. ولكن قد تطول مدة الحمل، ودرجة الألم اثناء الولادة هي دائماً المقياس الذي يُعرف به حظ الجنين من النجاة وقدرته على البقاء.

يستلزم هذا العصر كفالة نوعين من الحريات كفالة تامة. وقبل ان نمضي في شرحها ينبغي علينا ان ننظر قليلاً في الحريات التي يتمتع بها المجتمع الآن.

يتمتع العالم الغربي بحرية العبادة، ولأفراده مطلق الحرية في ان يعتنقوا ما يشاؤون من الاديان دون اي اعتراض من سلطان او صاحب نفوذ. غير ان الساخرين يعلّلون ذلك بقولهم « لان العاطفة الدينية بين امم الغرب قد فقدت قوتها وتأثيرها في الحضارة الغربية، ومن جهة اخرى لأن حياة العقيدة والايمان في اشياء غير مرئية فقدت سحرها القديم بين الأغلبية الساحقة من السكان ».

اما الحرية السياسية فقد بلغت شأواً بعيداً بين بعض امم الغرب حتى غدا أبناؤها يستمتعون بحرية تامة في التعبير عن معتقداتهم الفكرية. بل إن بينها اماً لا تمسك فقط عن معاقبة المؤمنين بالاشتراكية، ولكن تفسح الطريق امام احزابها ليجلس ممثلوها على كراسي الحكم والسلطان فترة من الزمن. وبالرغم من ذلك لم تعد الاشتراكية قوية قادرة على قهر قلاع الرأسمالية إلا في الاتحاد السوفيتي. اما في ايطاليا وبلجيكا وفرنسا فمازالت الاشتراكية تعاني ازمة حادة. وفي امريكا فان الدعاية ضد الاشتراكية تكاد تحمل على إحياء دوافع الاضطهاد والتعذيب

في نفوس خصوم الاشتراكية .

وخلاصة القول فان الايمان بالاشتراكية في نمو مطرد يوماً بعد يوم، بالرغم من ان تسامح خصوم الاشتراكية لم يدخل في تجربة حاسمة بعد ، ذلك لأن الايمان بقوة العقـــل والمنطق لم يكن هو القوة الاولى المسيطرة لتوجيه الانسانية ، ولكن ستقترب الغاية حينما تبـــدأ الاشتراكية زحفها نحو مراكز اهدافها .

بقيت كلمة نسوقها في احـــد مظـاهر الحرية في النظام القائم : من المؤكد ان الحرية امام المحاكم غدت اوسع مما كانت عليه في الماضي ، غير انها ما زالت متعثرة الخطى لأن سـدوداً واعشاباً جديدة بدأت تنبت في مجاريها بفضل نمو النفوذ والقوة الاقتصادية الكامنتين في النظام نفسه .

فالسيدة الثرية التي تسرق من حانوت صغير لا تُنزل بها العقوبة نفسها التي تُنزل بسيده فقيرة سرقت من حانوت كبير ..

وان ما يعرف بالاختلاس في حالة الموظف الصغير ، يعتبر عبقرية مالية من المليونير العظيم ..

وما يسمى روحاً عالية عند خريج اكسفورد يعتبر تعدياً على البوليس حينما يصدر من الفقراء ...

وتهاجم الدولة بكل قواها وسلطانها القانوني العامل المتهم . اما الثري المجرم فانه وحده يستطيع مناهضة الدولة وصـــد هجومها ...

وقد تردّ محكمة في لندن كل اعتبار لعضو حزب المحافظين البرلماني وتدفع له كل تعويض نظير ما لحقه من قذف عن طريق النشر ، ولكنها تعجز كل العجز عن مجرد التفكير في رد اي اعتبار لانصار العمال حينما يصيبهم سوء من جراء القذف العلني.

من كل هذه الامثلة يتضح تماماً ان القوانين السائدة الآن في معظم الدول تقسم الدولة الى اغنياء وفقراء ، وبالتالي تجعل العدالة تختلف في كلتا الحالتـين سواء ، عن وعي وقصد او عن جهل وغباء .

لهذا يؤكد الاشتراكيون ان جميع الحريات امر متصل تماماً بنظام الملكية . ففي العصر الحاضر لا يجد شخص ـ باستثناء اقلية ضئيلة ـ ما يبيعه سوى قدرته عـــلى العمل وهذا يعني بالنسبة للاغلبية ضرورة كدحها بالقدر الذي يسمح لها به اصحاب رؤوس الاموال . عليهم، أي هؤلاء الكادحين ، ان يكافحوا في كل ناحية من نواحي ظروف عملهم ابتغاء تحسينها

ومع ذلك يجدون في النهاية ان الموازين قد رجحت ضدهم ، اذ تخرج عليهم الصحافة مؤكدة خبث ـ ان لم يكن اجرام ـ البنائين مثلاً حينما يحذدون انتاجهم ، بينما تغض الطرف عن الشركات الضخمة حينما تقرر تحديد الانتاج في ميادين اعمالها.

اضف الى ذلك ان إضراباً كأضراب عمال المناجم في عام ١٩٢١ تفسره الصحافة على انـه الجوع وتدهور صحة اصحاب المناجم وزوجاتهم ، ولكنها لا تهيب باصحاب الاعمال كالدوق اوف ثورثمبرلاند ان يعدّل قليـلاً من موقفه او يغير شيئاً من اساليبه ضد العمال .

اما طول ساعات العمل فأمر عادي . كذلك التعليم الذي ينقطع حينما يأخذ سحر المعرفة في التبلور والنمو ، وقـل مثل ذلك في حالات فصل العمال وتشريدهم نزولاً على ارادة صاحب العمل وميوله .

اما الاجر الضئيل الذي لا يكاد يسد العوز المادي حسب الحاجة اليومية إلا نادراً ، اما المرض وسوء الصحة ، اما الموت المبكر ، اما سحق عائلة العامل ، فكل اولئك مسائل طبيعية في حياة العمال . والغريب في الامر انه على هذا الاساس تقوم دعائم ما يطلقون عليه الحرية الشخصية .

بتحليل كهذا التحليل يبرر الاشتراكيون شكوكهم في الحرية تحت النظام القائم . كذلك يبررونها بعدم وجود اسس اخلاقية للاساليب التي يتم بها تقسيم الدولة الى اغنياء وفقراء ، لانه في ظل النظام القائم ، اما أن تأتي الثروة نتيجة للوراثة من الوالدين ، أو نتيجة للحظ أو للقوة التي تسد الحاجة ، غير أن الحالة الاولى ليس لها اي اعتبار اخلاقي ولا حتى طابع الحاجة الاجتماعي ، ذلك لأنـــه لا توجد علاقة استلزامية مطلقاً بين الحاجيات التي تجب ان تكفل كالضروريات بالنسبة للفقير ، وبين الحاجيات التي لها القوة التي تضمن كفالتها كالكماليات بالنسبة للغني ، فنرى بوضوح أن القوة لضمان الكفالة بدورها تعتمـد كليـاً على تملك الممتلكات ، وما دامت الحرية تعني القوة لسد الحاجة ، فالحرية اذن اداة للتملك ،وبذا ترجح الموازين في صالح الاغنياء ضد الفقراء .

فالنظام القائم الآن ينظم الاستجابة للطلب دون اي اعتبار للحاجة الانسانية . انه يعتبر الحاجيات مهمة فقط حينما تتوفر القوة الشرائية . لذلك فالحرية بطريقة بارعـة موقوفة على اصحاب الملكيات . وهذا ما يفسر بوضوح ايضاً لماذا يوجد

قانون للأغنياء وآخر للفقراء، ويفسر من ناحية اخرى السبب الذي من اجله يتعلم الفقراء الى مستوى الخضوع والطاعة، ويتعلم الأغنياء الى مستوى اصدار الأمر .

وعليه فالحديث عن النظام القائم كنظام يقوم على الحرية يتطلب منا حسب وجهة نظر خصوم الاشتراكية أن نقدم مصالح الاقلية على حساب مصالح الاغلبية ، وان نعتبر مصالح الأقلية شيئاً ينسجم تماماً مع خير المجتمع العام ومصلحته .

٢

أما الاشتراكيون فينظرون الى قضية الحرية من زاوية تختلف تماماً عن الزاوية التي ينظر خلالها خصوم الاشتراكية . فهم يزعمون ان من اوجب واجبات المجتمع ان يهدف الى جعل كل فرد فيه قادراً على كفالة نفسه بنفسه كفالة تامة. وينظرون الى الحرية كوسيلة لتنظيم الظروف التي تيسر بلوغ ذلك الهدف. ويزعمون انه ثبت تاريخياً استحالة تنظيم تلك الظروف مع وجود الامتيازات الطبقية سواء كانت امتيازات سياسية ام دينية ام اقتصادية . ويضيفون ان الفرد لن يكون حراً ما لم يكن قادراً على شرح تجاربه في الحياة واثر تلك التجارب في حياته الخاصة شرحاً وافياً لاولئك الذين يتربعون على كراسي الحكم، بمعنى ان تكون حرية الرأي والنقد وحرية التفكير والتعبير مكفولة لكل فرد في المجتمع .

كذلك يقولون باستحالة تحرير الفرد ما لم يكن قد بلغ من التعليم مستوى يمكنه من تحليل وتشريح تجاربه وفهمها فهماً دقيقاً . ومن ناحية اخرى يعتقدون ان الفرد لن يكون حراً ما لم يأمن غوائل العوز المادي — يجب ان ينال أجراً يمكنه من العيش في مستوى معقول فيجد عملاً ما يومياً يقضي فيه عدداً من الساعات يتاح له بعدها فراغ يهيء فيه لنفسه الفرصة للخلق والابتكار . واثناء ساعات العمل يجب ان يعمل في ظروف يشترك هو في وضعها وان تكون الظروف مفهومة لديه بوضوح كاوامر الطبيب او ارشادات مفتش الصحة، خاضعة للتحليل العلمي والمبادىء ذات الاسس العلمية ايضاً. وعلى الدولة ان تجعله يحس بان له حقوقاً مساوية لحقوق الآخرين ، لا سيما في المسائل الضرورية التي تكفل له حياة موفورة، وذلك بناء على قدر عمله الشخصي ومجهوده اليومي إذ من لا يعمل ينبغي الا يأكل إلا في حالة عذر قهري خارج عن نطاق ارادته .

تلك هي قضية الحرية كما يفهمها ويشرحها الاشتراكيون ، وهم يؤكدون انه بغير هذه الوسائل لا يمكن لشجرة الحرية ان تخضرّ فتورق ، لأن الحرية والمساواة امران مترادفان بل توأمان لا يفترقان .

اما في النظام الفردي القائم الآن فلا مساواة يمكن ان تتحقق ، لأن اولئك الذين يملكون وسائل الانتاج الضرورية هم وحدهم القادرون حسب طبيعة الوضع — على التمتع بخيرات الحياة دون غيرهم، ولذلك يصبحون في موقف يملون فيه ارادتهم ووجهات نظرهم كما تمليها عليهم مصالحهم الخاصة . لهذا كان تأميم ملكية وسائل الانتاج الضرورية من الزم مستلزمات الحياة الموفورة بشرط الا ينال احد من الدخل القومي العام نصيباً على اكتاف الآخرين ، وانما ينال الفرد نصيبه الكامل بناء على مجهوده ، بناء على قدر عمله ، بناء على كمية انتاجه الشخصي . وحينما يصر الاشتراكيون على تأميم وسائل الانتاج لا يتمسكون بالشكليات ، وانما يؤكدون انه ما لم تكن وسائل الانتاج ملكاً للجميع فان ارادتها لن تكون في صالح المجتمع ، ومعنى ذلك ان الملكية الجماعية هي التي تحقق الارادة الجماعية وبذلك يتيسر تنظيم الظروف او قل تحقيق الحرية .

من الصعب ان يلمس الفرد تناقضاً بين وجهات نظر الاشتراكيين او منطقهم وبين الحرية التي يهدف اليها الانسان. فالفرد يمكنه ان يتزوج وينجب اطفالاً كما يفعل الآن، ويمكنه ان يتمتع بحرية دينية كاملة كما يمكنه ان يتأكد من ان اطفاله سينالون مستوى من التعليم يمكنهم من فهم الحياة، ويمكنه هو ايضاً ان يأمن غوائل الخوف الذي يتهدد حياته بالبطالة والفاقة والعوز المادي . وتغدو الصناعة التي يعيش منها امرا له كل الحق في المشاركة في وضع تصمياته . وتهيء له الملكية الجماعية المؤممة الفرصة ليرقى الى المراكز العليا لا على اساس المحسوبية، وانما بالكفاءة والمقدرة التي يبرهن عليها بخلاف ما لو كان يعمل في ظل الملكية الخاصة، حيث يضطر الى الخضوع لمقاييس اخرى لا تحميه وانما تحمي مصالح صاحب العمل المدفوع بدوافع الربح الخاص .

اما الحرية السياسية التي يتمتع بها الآن فلا تسلب منه وانما تتسع دائرتها امامه فينتخب وينتخب . وقد يرقى الى كرسي الوزارة من غير اي اعتبار للمولد او الجاه او ضخامة الثروة اذ المولد والجاه وضخامة الثروة ، كلها عوامل تعوق مبدأ تكافؤ الفرص بين الافراد في المجتمع الذي يماثل المجتمع

القائم الآن ، حتى ولو شاء المرء ، كما يختار كثير من الناس ، الابتعاد عن ميادين السياسة ،فان ما يجري فيها سيغدو مفهوماً لديه لأنه جزء مهم فيها ولانه قادر بالتعاون المتساوي مع الآخرين على ان يشترك في علاج المعوج منها حسب تجاربه واختباراته .

وغاية القول ان الفرد يستطيع ان يعيش كما يعيش الآن بين كتيبته الصغيرة وهو شاعر تماماً بوجوده وبتدريبه عاملاً بين صفوفها وبأن هذه الكتيبة الصغيرة هي جزء لا يتجزأ من جحفل الانسانية العظيم .

قد يقال ان نظاماً كهذا مستحيل التحقيق لسببين : الاول لانه يحتاج الى وفرة عظيمة في الانتاج ، وفرة اعظم بكثير مما هو موجود الآن . والثاني ، لانه يحتاج من الناحية الاخرى الى مهارة فائقة في الاشراف والادارة ، وهذه المهارة مفقودة بدرجات متفاوتة في المشروعات المؤممة . ولذا فلا مندوحة من الاستجابة الى نداء الرغبة في الحصول على الربح ، ذلك الدافع القوي والوحيد الذي يؤدي الى نجاح المشروعات التجارية لانه بمجرد ما يحال بين المغامر والمغامرة يبرز العجز والقصور الذاتي .

ولكن ما أضعف هذا القول وما اعجزه عن ان يقيم صعوبة ما في طريق الاشتراكية ، إنما الامر بالعكس إذ الحق ان السببين المتقدمين هما من اهم العوامل الرئيسية لقيام الاشتراكية وتطبيقها بنجاح . والبرهان على ذلك هو اننا لا نستطيع ان نحصل في الواقع من العامل او صاحب العمل على اكثر مما يمكن ان يقدمه لنا في ظل النظام القائم . فعاطفة العامل لا تقبل هذا الوضع بل ترفضه وتنفر منه ، وصاحب العمل من الناحية الاخرى إما مضطر لاسباب معينة الى تحديد الانتاج او ليس في مقدوره إدراك طبيعة الحاجة بدليل ان قوانين نقابات العمال التي تنص على تحديد الانتاج هي النتائج الطبيعية اللازمة للرأسمالية ، وبتطبيق الظروف التي اطلقنا عليها الحرية تختفي تلك القوانين الى الابد ، وبذلك يقوى الدافع الى الانتاج في المجتمع الاشتراكي اكثر مما هو عليه في المجتمع القائم الآن ، فالعامل يضمن الامن ضد الجور اثناء توزيع الانتاج ويحصل على المستوى الذي يطمح اليه وهو نصيبه الكامل في الدخل المشترك . او بعبارة اخرى يتحرر العامل من الوضعية المجحفة التي تحول بينه اليوم وبين إبراز نشاطه ، إذ ينفسح المجال امام مواهبه ومجهوداته فيبذو جزءاً لا يتجزأ من نظام معقول يقتنع به لانه نظام لم يعد ينسجم مع الظلم .

ايضاً ليس هناك من سبب معقول يجعلنا نعتقد ان المشروعات الجماعية او المؤممة مضيعة رتيبة لا خلق فيها ولا ابتكار ، فقد دلت اعمال البلديات في مد التيار الكهربائي مثلاً على تفوق عظيم ونجاح كبير فاق المجهودات الفردية . ومن الناحية الاخرى ينبغي ألا نفترض ان تأميم الصناعات لا معنى له سوى تنظيمها في صورة نماذج بسيطة رتيبة على نسق واحد لا خلق فيه ولا ابتكار ؛ فأغلب الاشتراكيين لا يطلبون سوى تحقيق مبدأين اساسيين فقط بصدد المشروعات التي يجب ان تؤمم وهما :

اولاً — المؤسسات المهمة كالبنوك والقوة الكهربائية ومناجم الفحم والسكك الحديدية والاراضي الزراعية الخ . إذ يعتقدون ان القاعدة الوحيدة الممكنة التي ينبغي ان تقوم عليها الملكية لتضمن حقوق الشعب إنما هي ملكية المجتمع لتلك الوسائل .

ثانياً — الدستور الذي تضعه الحكومة بصدد المشروعات المؤممة يجب أن يفسح فيه كل مجال ممكن كيما يحس العامل بانه وحدة انتاجية خالقة لا آلة صماء جامدة . وما دام العمال يدركون تماماً الاختلاف بين حاجات كل صناعة وحاجات الاخرى فانهم لا يتمسكون بنصوص معينة لتلك الدساتير ولا يتعصبون ازاء المدى الذي يمكن ان تمتد اليه حركة التأميم ، ولكن كل ما يصرون عليه ، انه حينما تغدو صناعة ما ذات اهمية خاصة للمجتمع باسره وتصبح غير صالحة للاستغلال الفردي الخاص فحينئذ ينبغي ألا تظل تلك الصناعة مورداً للربح الخاص يعود الى صاحب رأس المال ، ولكن يجب ان تؤمم ابتغاء استنفاذ طاقة الخلق والابتكار الكامنة في العمال .

أما القول بان تجارب معينة اثبتت فشل تأميم بعض الصناعات فينبغي ألا يعتبر نقدا او حقيقة خطيرة ضد وجوب التأميم ، وخصوصاً تأميم الصناعات المهمة والضرورية إذ هناك تجارب معينة ايضاً اثبتت وما زالت تثبت كل يوم فشل الملكية الخاصة ، غير ان انصار النظام الفردي لا يقرون فشلهم كنتيجة لقوانين الرأسمالية .

ان كل عيب او نقص في الملكية الجماعية مهما كبر وعظم فهو اقل بكثير من عيوب الملكية الخاصة ونقائصها . بينما كل حسنة في الملكية الفردية الخاصة ، موجودة في المؤسسات المؤممة وموجودة بصورة اوسع واكمل . ومن يقدر لهم الاطلاع على

تاريخ الخدمات المدنية في بريطانيا لا شك يدركون تماماً ان الفرصة لخدمة الدولة هي اقوى دافع واعنف حافز يدفع كل ذرة في نسيج هيكل العامل ويضطره الى العمل كما يضطر دافع الحصول على الربح صاحبه الى ان يعمل وينشط .

اما الادعاء بان الصناعات المؤممة يقتلها الكسل والاهمال فقول تهكميّ فاضح لا يقوم على اساس من المنطق او العلم او التجارب العملية . ومهما يكن من شيء فان معظم الاتهامات التي توجهها البروقراطية ضد الملكية الجماعية ، إنما هي ضرب من ضروب الدعاية الفجة الممجوجة والمحاولات الفاشلة المرذولة التي لا تهدف الى شيء سوى تعطيل انتصار الاشتراكية المحتوم .

٣

ليس هناك من سبب وجيه يجعلنا نفترض ان الفنون والعلوم لا تحظى ، في الدولة الاشتراكية ، بالنمو والازدهار . فاذا كانت العلوم والفنون تجد عناية ما اليوم بين الاقلية الضئيلة التي تقدرها وتعرف قيمتها فما اكثر ما تجد العلوم والفنون من يهتمون بها حينما تغدو مفهومة وفي متناول المجتمع كله .

الفنان اليوم كالعامل تماماً لا يختلف عنه كثيراً ، يقبع سجيناً تحت أسر نظام الملكية الخاصة . كذلك الباحث والناقد والمفكر كلهم متأثرون وخاضعون لعرف العصر وتقاليده ، ومن كان منهم في مرتبة بايرون او شيلي فلا يلبث أن يرى تلك التقاليد والنظم اموراً معيبة فاضحة . ولهذا يؤثر الرحيل إلى المنفى هارباً بنفسه وفنه من ذلك السجن المظلم . أما من كان منهم كوليام موريس او برنارد شو فانه يكرس حياته كلها محاولاً القضاء على تلك النظم الفاسدة قضاء مبرماً . وهذا هو الامر الذي يعتبره البعض جنوناً او شذوذاً من الفنانين .

الفنان او المفكر في الدولة الرأسمالية هو الشخص الذي اما ان يقبل فلسفتها ونظرياتها لتنظيم الحياة ، او يبتعد عن محيط الاشتغال باثبات الحق ومحو الباطل . ولكن في عالم ظهر فيه الميل لنصرة الحق لأنه تعبير عن الخير والجمال ، ولسحق الباطل لأنه سبيل الشر والقبح ، لا يستطيع الفنان او المفكر الامين لفنه وانسانيته ان يفعل شيئاً اقل من ان يرفع صوته بالاحتجاج عالياً ضد هذا النظام الفاسد الذي يقدم الربح على الجهد ، فيجعل من الربح دافعاً رئيسياً للعمل والانتاج .

لقد قضت النزعة التجارية على حرية الفرد فجعلت منه اسيراً لفلسفة اجتماعية تنادي بأن اهمية الفرد الحقيقية قائمة على ملكيته لا على شخصيته ، على ثروته لا على عمله وانتاجه . وفي جو كهذا الجو القاتم لا يجد الفنان فرصته لأن يظل مقيداً اسيراً يشاهد اضمحلال الشخصية — الامر الذي تكمن فيه رسالته المقدسة ليحررها من ربقة الاسر والاستعباد .

ولكن في عالم غدت فيه الحياة نفسها فناً فان اهمية الفنان وقيمة المفكر ستلمع متلألئة واضحة . لم يعد احدهما اداة للتلوين والزينة ، ولا تابعاً يسير في مواكب الطبقة المستمتعة بأوقات الفراغ ، وإنما ينظر الجمهور اليه كبطل من بناة الحضارة لا يملي النظام عليه ما ينبغي ان يقوله او يفعله ، ولا الاسلوب الذي يتبعه او النموذج الذي يصوغه فيستعمله كما هو كائن الآن ، وإنما يغدو حراً في أحاسيسه واتجاهاته ، طليقاً في آرائه وعمق نظراته لا سلطان خارجياً عليه سوى وحي ضميره ، ولا غرض يخدمه سوى أهداف جيله ، ومن ذلك يتعلم المجتمع ان في تقدير تلك المواهب تكمن مباهج الحياة ومسراتها .

يجمع الاشتراكيون على ان الاشتراكية نظام تحريري لا استعباد او استرقاق فيه لانهم يدركون بعمق اكثر من غيرهم العبودية التي ينوء تحتها أغلب الناس . ولذلك فانهم لا يحاولون علاج عيوبها أو طرد شرورها باستعباد الآخرين.

ويعتقدون من ناحية أخرى ان القوانين الموضوعة ينبغي ان تكون قوانين تحوز رضا الانسان الوسط ، لان الحلول المرضيّ عنها تنشأ طبيعياً من تجارب الحياة . وتدل حوادث التاريخ على ان القوانين التي تفرض بالقوة والضغط لن تحوز رضا الانسان بحرية واختيار مهما أظهر الانسان خضوعه لها . ويعتقدون أيضاً باستحالة إدارة نظام اجتماعي واسع كالنظام القائم الآن دون ان تكون هناك خطة وتصميم وتنظيم قوي ، ذلك لأن الحرية في رأيهم لا تعني ترك كل امرىء وشأنه يفعل ما يشاء ، وإنما يؤمنون تماماً ان الخطة والتصميم والتنظيم الموضوع لتنفيذ أي أمر من الأمور الحيوية العامة ، إنما هي الباعث الحقيقي للاحساس بالعدالة ، وبالتالي يأتي الرضا والاقتناع نتيجة لذلك ، إذ الحرية وعدم الرضا ليسا في نظرهم أمرين مترادفين ، بل بالعكس إنهم ينفون بشدة وجود الحرية وقيامها ما لم تتوفر جميع مستلزمات الرضا العام بين أفراد المجتمع قاطبة .

وفوق هذا كله يجمع الاشتراكيون على أنه إذا لم يتحرر

المجتمع من جور الاوضاع الفاسدة القائمة الآن تعجز الأمة عن الدخول في هيكل تراثها الحقيقي ، بمعنى أن الحرية تغدو أمرا مستحيلا ما دام تقسيم الثروة لا يقوم على أساس من مبادىء العدالة يمكن الرجوع اليها . ولا شك في أن عدم وجود هذه المبادىء في النظام القائم الآن يفسد جميع العلاقات بين أفراد المجتمع .

ولو دل هذا على شيء فانما يدل على أن الأقلية تستعبد الأكثرية .

هذا الوضع المعكوس قد يدعو البعض الى الغضب ثم الثورة الجامحة التي لا تبقي ولا تذر ، وقد يترك آخرين في صمت كالحيوانات تتراءى لهم فيه الحياة وكأنها شيء لا معنى له او قيمة ، وربما دفع جماعات اخرى بحكم العادة والعرف الى ان تضيع جهودها سدى في انتاج ما لا قيمة له ولا طائل وراءه ، والاستمتاع به .

إن الخوف والكراهية والبغض هي الوحوش التي تفترس الحضارة وتثير في الجماهير الميل الى التحطيم والتدمير . وفي جو قاتم كئيب كهذا الجو المفعم بالكراهية والبغض والخوف والمشحون بالبارود المدمر ، توصد أمام الحرية جميع المسالك والمداخل ، لأن الحرية يستحيل عليها ان تعيش الى جانب الظلم ، وإنما تنمو الحرية وتورق شجرتها حيث يُقدّر البشر ويسلّم بان لهم قيمة اعظم بكثير من الكفاح في سبيل لقمة العيش او قطعة الخبز .

نظام كهذا النظام الذي يجعل من الناس وحوشاً يصارع بعضها بعضاً لينتزع ما بأيديها لن يقدم القيم التي تنبعث منها البهجة والمسرة في الحياة . وهذا الصراع لا يعني داخلياً سوى نشوب الحرب الاهلية بين الطبقات وخارجياً الحرب بين الامم والحكومات . إنه قانون الباطل المصطلح عليه وليس قانون الحق الطبيعي الموروث ، بذا يموت كل طموح نحو القمم العالية بسبب نزوع الناس الى اية فرصة سانحة يتنسمون فيها ولو لبرهة وجيزة أريج السلام والامن والنجاة .

حقاً انها لبرهة وجيزة إذ سرعان ما يتقدم الفقير المعدم فيقرع باب المليونير ، ذلك الغني الذي تملأ مسامعه — فيما هو مستغرق بمباهجه ومباذله — تلك الزفرات المتصاعدة من اولئك البؤساء الذين يشقون في الهند وامريكا وفرنسا وانجلترا والصين ، اولئك الذين نغص الاحساس بالحرمان عليهم حياتهم .

وعليه فمهما بلغ بنا الثراء والغنى لن نقدر على العيش بحرية ، ما لم نتوخ العدل في جميع الامور والاوضاع .

جاء في احدى محاضرات وليام موريس القيمة ما يأتي :

«يخيل إليّ انه لا بد ان يأتي وقت يجد الناس فيه صعوبة في فهم مجتمع غني كهذا المجتمع الذي يحيا فيه الناس مثل هذه الحياة التي نحياها الآن والتي كلها وضاعة وكلها فحش وقذارة وكلها انحطاط ودناءة .»

وجاء في الرد على هذه النظرية التنبئية العميقة ، ان ذلك مثالية منقطعة النظير ، مثالية تناست وضاعة الطبيعة البشرية ، مثالية تنفث في البشر الجهل والوحشية والكسل ، لأنها تتطلب منهم مجهوداً بل ضروباً من المجهودات لا احتمال ولا قدرة لهم عليها .

وهذا هو النوع من التشاؤم الذي ظل جزءاً مهماً في تكتيكات الرجعية لتصرف الجماهير عن التفكير في قضاياها الحيوية العادلة .

علينا ان نقيم فلسفتنا على الامل لا على الخوف ، علينا ان نقيم نظمنا على اساس ما احرزه الابطال بشجاعتهم لا على ما فشل فيه الجبناء لجبنهم . فكل تغيير تقدمي راق لم يحدث او يتحقق إلا بعد أن رفضت فئة قليلة ممن يطلقون عليهم اسم المثاليين ، الاعتراف والتسليم باستحالة تحقيقه . ان الاجرام الحقيقي في الفلسفة الاجتماعية المتنشرة الآن انما منشؤه وضاعة الهدف ، فلسنا في حاجة إلى ان ننزع الى **بلوغ الشمس**، ولكن يجب ألا ننكر على الاقل امكانية وصول النور الينا .

الناس ، سواء رغبوا في ذلك ام كرهوه ، كلهم شركاء في ثروة مشتركة وتراث مشترك ايضاً . ولا تتسنى لهم معرفة الطريقة التي تمكنهم من المحافظة على تلك الثروة وذلك التراث إلا إذا عرفوا اولاً حقيقة العلاقات التي تربط بعضهم ببعض ، ولسوف يعرفون تلك العلاقات حينما يقومون بالتجربة معاً وبنفوس راضية صافية ، ونيات خالصة صادقة .

ولكن لكيما تجري التجربة ، علينا ان نكون اعضاء في دولة موحدة نوليها اخلاصنا وولاءنا كبشر ذوي عاطفة واعية ، ولادراك هذه الغاية ينبغي ان تكون الدولة جبلت ذاتها على العدالة لان العدالة والحرية توأمان لن يعيشا منفصلين وانما يعيشان معاً حينما تنتصر احداهما .

أم درمان (السودان)

حامد احمد حمداي